

اقتصاد

ياغي له «الوطن»: كان من المتوقع أن يساعد معبر نصيب في تحسين الليرة

| علي محمود سليمان

ثم سينعكس بشكل إيجابي وكبير على أسعار

أسهام المصارف في البورصة. وبالنسبة لانعكاسات افتتاح منفذ نصيب بين ياغي أنه لا يوجد تأثير فعلي ومباشر لفتح المنفذ في عمل ونشاط بورصة دمشق حيث إن التأثير الكبير والحقيقي يكون من خلال المحافظ والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف وذلك في حال السماح لها للمشاركة في عمليات إعادة الإعمار ومنع القروض، وبالنسبة لمعبر نصيب لن تظهر نتائج افتتاحه الحقيقية بالشكل الفوري ولكنها تحتاج إلى وقت لا يقل عن ثلاثة أشهر، فإذا انعكس فتح المعبر على زيادة الصادرات وأصبح هناك داع لتمويل الصادرات الخارجية وبالتالي تدخل المصارف الخاصة من خلال فتح الاعتمادات للتصدير والاستيراد، ومن ثم ستشهد نمو عائدات المصارف ونتائجها المالية وتم على سعر السهم في البورصة، ولكن ما يجري حالياً لا يتعدى عدد من التجار يقومون بنقل كميات قليلة من الفواكه والخضار ليس أكثر، ودور القطاع المصرفي ضعيف في هذا العمل.

ولفت ياغي إلى أن التوقعات كانت بأن ينعكس فتح معبر نصيب إيجابياً على سعر الصرف، ولكن الواقع أن عوامل الاقتصاد كثيرة، فإن وجد عامل واحد إيجابي فستجد عدة عوامل أخرى أثرها سلبي، ما يتسبب بتراجع سعر الصرف، ومن المعروف بحسب الأسس الاقتصادية أنه لا يمكن دراسة العوامل المتغيرة ولكن يتم تثبيت العوامل ودراسة عامل واحد وأثره في الاقتصاد إلى أن كان إيجابياً أو سلبياً، ولكن واقع الاقتصاد السوري اليوم مملوء بالعوامل المتغيرة.

صرح نائب المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية كنان ياغي له «الوطن» بأنه لا تأثير لتقلبات سعر الصرف التي تشهدها الأسواق حالياً على عمل بورصة دمشق من ناحية أحجام وقيم التداول وأسعار الأسهم، مع عدم وجود عوامل دفع كبيرة للتأثير في مؤشر بورصة دمشق.

وأوضح ياغي أن التداولات ضمن بورصة دمشق مستمرة ضمن حدودها الطبيعية، ومتوسط التداول اليومي بين ٥٠ و ٧٠ مليون ليرة سورية، وهو ضمن سعر الصرف للتداول، مشيراً إلى أن تغيرات سعر الصرف لا توجد توقعات نهائية لسعر الصرف، فلا يمكن لأي مستثمر أن يغامر ببيع أسهمه لمجرد تذبذبات عادية في سعر الصرف، مع احتمال عودته للسعر الذي كان مستقراً عليه سابقاً، فالأفق ليس واضحاً لتقييم الأسهم بناء على سعر الصرف.

وأشار إلى أن الأسهم في بورصة دمشق مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية، حيث إن الأسهم عند التأسيس بالنسبة للمصارف مثلاً كانت قد طرحت للاكتتاب العام بسعر ١٠٠ ليرة سورية أي ما يعادل ٢ دولار في ذلك الوقت، أي ما يعادل ألف ليرة سورية حالياً، وهذه المصارف تعمل منذ عشر سنوات وفق هذه القيم للأسهم، مع وجود أسهم أقل من قيمتها الحقيقية، والإمكانية لتحسن أداء المصارف يكون عندما يفتح المصرف المركزي للمصارف ليقام بعمليات الإقراض وزيادة التسهيلات الائتمانية ومن

٢٥,٧ ألف «حرامي» سرقوا كهرباء بتكلفة ١٩,٢ مليار ليرة في عشرة أشهر!

| قصي أحمد المحمد

كشفت بيانات في المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عن تنظيم ٢٥٧١١ ضبط استجرار غير مشروع للكهرباء خلال الفترة الممتدة بين بداية العام الجاري ولغاية تشرين الأول، منها ٢١٠٥٧ ضبطاً تنظم بحق المشتركين بالعدادات المنزلية (ما نسبته ٨٢٪ من إجمالي الضبوط)، و٤٢٩٠ ضبطاً تنظم بحق مشتركى العدادات غير المنزلية «تجاري وصناعي»، بالإضافة إلى ٣٦٤ ضبطاً تنظم بحق أصحاب مراكز تحويل.

وبحسب البيانات (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فقد تجاوزت كميات الكهرباء المسروقة ٢٧٤,٨ مليون كيلو واط ساعي، قيمتها المالية حسب أنواع الضبوط المذكورة وشرائح الاستهلاك، تزيد على ١,٤٥ مليار ليرة سورية.

وبيئة على المعلومات التي صدرت على لسان مسؤول كبير في وزارة الكهرباء مؤخراً، فإن تكلفة كل كيلو واط ساعي واحد تقارب ٧٠ ليرة سورية، وبحسبة بسيطة: فإن القيمة المالية الإجمالية لكلفة الكهرباء المسروقة تصل إلى أكثر من ١٩,٢ مليار ليرة سورية.

وفي تفاصيل توزع الضبوط على المحافظات، جاءت محافظة ريف دمشق في المرتبة الأولى بعدد الضبوط المنظمة بحق المشتركين فيها حيث تم تسجيل ٦٥٦١ ضبطاً، منها ٥٥٨٥ ضبطاً بحق المشتركين أصحاب المنازل، و٩١٧ ضبطاً غير منزلي بحق الصناعيين والتجار، بالإضافة إلى ٥٩ ضبطاً سجلت بحق أصحاب مراكز التحويل.



قيم الفواتير ١,٤٥ مليار ليرة والوزارة تحصل ٩٥٩ مليوناً

وجاءت محافظة اللاذقية في المرتبة الثانية حيث تم تسجيل ٥٨٨٩ ضبطاً، منها ٢٩٤ ضبطاً للعدادات المنزلية، و١٥٨٥ ضبطاً بحق الصناعيين والتجار، بالإضافة إلى ٤ ضبوط أخرى للمراكز التحويل، وفي المرتبة الثالثة جاءت محافظة دمشق التي تنظم فيها ٥٨٢ ضبطاً، منها ٤٠١٥ ضبطاً تنظم بحق أصحاب المنازل، و٥٨٥ ضبطاً غير منزلي بحق

الصناعيين والتجار و٩ ضبوط أخرى لمراكز تحويل. أما بالنسبة لباقي المحافظات، فقد سجلت محافظة حمص ١٨٢٩ ضبطاً ومحافظة حماة ٢٢٧١ وحلب ٣٢٣٧ ضبطاً وطرطوس ٨٦٣ ضبطاً، ودرعا ٤٧٩، وكات التتجة صفرية في محافظتي السويداء والقنيطرة، أما بالنسبة لطرطوس أكثر من ٢ سجلت ٢٢ ضبطاً خلال الشهور

الأربعة الأولى من هذا العام منها ١٩ ضبطاً تنظم بحق المشتركين بالقيطيرة و٣ ضبوط بحق مشتركين في السويداء، وغابت عن الإحصائيات محافظات الرقة ودير الزور والحسكة وإدلب.

وفي مقارنة بين محافظتي دمشق وريفها، نجد أن كميات الكهرباء المسروقة في ريف دمشق تزيد على دمشق بعشرة أضعاف، إلا أن القيمة المالية المحصلة في دمشق هي أعلى من القيمة المالية المحصلة في الريف.

وبالنسبة لبقية المحافظات، بقيت محافظة اللاذقية بالمرتبة الثالثة من حيث العدد وكميات الاستهلاك غير المشروع، حيث سجل أكثر من ١٥ مليون كيلو واط ساعي، وفي محافظة درعا أكثر من ١٤ مليون كيلو واط ساعي، وحمص ٥,٤ ملايين كيلو واط ساعي، وحماة ٧,٤ ملايين كيلو واط ساعي، وحلب ٨ ملايين كيلو واط ساعي، أما بالنسبة لطرطوس أكثر من ٢ مليون كيلو واط ساعي.

رصيد المكوث في أيامه الأخيرة..

«المركزي» يدرس إلغاءه واقتراحات لرفع سقف القروض

| عبد الهادي شباط

يبدو أن مهلة الهروب للأمام لدى المصرف المركزي بمنح مهلة عام لتطبيق شرط رصيد المكوث على منح القروض شارفت على الانتهاء، ولم يبق منها سوى أيام معدودة من دون أن يحرك المركزي ساكناً حتى تاريخه، فماداً في جعبة المركزي حول الموضوع؛ وما رؤيته؛ ذلك ما بينه عدد من المديرين في المصارف العامة له «الوطن»، مؤكداً أن هناك حراكاً سريعاً لدى المصرف المركزي لمناقشة الموضوع، وإعادة النظر فيه، وأنه من المتوقع أن يتجه المركزي لإلغاء شرط رصيد المكوث، وذلك بعد أن ناقش جميع الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها المصارف بخصوص ذلك.

والتوسع أكثر حول الموضوع تواصلت «الوطن» مع بعض المديرين العاملين في المصارف العامة حول كيفية تعاملهم مع هذا الشرط في حال انتهت المهلة المحددة للترتيب في تطبيق رصيد المكوث من دون أن يصدر شيء رسمي عن المصرف المركزي، وأكدوا أنه في حال انتهت المهلة من دون أن يصدر المركزي ما يخالف هذا القرار (مهلة العام) سوف تعمل المصارف على تطبيق رصيد المكوث وتشترطه لدى الطلب على أي قرض، متوقعين تسجيل انخفاض حاد في حجم الطلب على القروض في تطبيق هذا الشرط، وخلق حالة من الإرباكات، وخاصةً لجهة صاحب القرض الذي عليه أن يثبت حيازته على متوسط مقبول من الرصيد في حسابه لدى أحد المصارف العاملة في القطر على مدار ستة أسابيع.

وهناك العديد من المحاولات السابقة لم تجد نفعاً للترافع مع هذا الشرط حين صدره، ما دفع وقتها بعض إدارات المصارف، وخاصةً التي تقدم قروضاً للدخل المحدود للتعامل بمقترحات ومخارج لهذا الشرط، أهمها أن يكون هذا الرصيد لسنة لاحقة بدلاً من سنة سابقة، ويمكن للمصرف من خلاله منح القرض مع الاحتفاظ بمبلغ ٢٥ ألف ليرة كوديعة لعام لاحق واعتبارها رصيد مكوث طبقاً لما اشترطه المركزي. وبحسب التعليمات التنفيذية التي عملت عليها بعض المصارف العامة لتطبيق شرط رصيد المكوث، يشترط أن يضاف إلى الأوراق الثبوتية المطلوب تقديمها للحصول على قرض الدخل المحدود وثيقة تبين رصيد المكوث للحسابات المفتوحة له أو شهادات الاستثمار أو شهادات الإيداع الصادرة عن فروع المصارف العاملة في القطر، والحصول خلال مدة ستة تسبق تاريخ تقديم طلب التعامل وفق الصيغة المعروفة من مصرف سورية المركزي، وأن يحسب وسطي فوائض السيولة اليومية من الحد الأدنى لأيام عمل الشهر السابق ويطبق على الشهر اللاحق وسيتم الاحتساب من الإدارة العامة، ويمنع قرض الدخل المحدود بمقدار ٢٠ ضعفاً من رصيد خبير في الشأن المصرفي بين له «الوطن» أنه لا بد للمصرف المركزي من إجراء مراجعة سريعة حول هذا الموضوع لتطبيق شرط المكوث واتخاذ قرار بالغاء هذا الشرط الذي سيكون ضاراً في حال تطبيقه على عمليات الإقراض وعلى المواطنين بذات الوقت، وخاصةً أنه في الوقت الحالي يتطلب التوجه نحو إعادة الإعمار منح مزيد من التسهيلات لمنع القروض والتسهيلات الائتمانية، وخاصةً منها التي تتجه لشركات لها أثر اقتصادي مباشر في الحياة العامة وتدعم تحسن الظروف الاقتصادي وتعزز مكانة الليرة السورية، إضافة إلى أن الكثير من أصحاب الدخل المحدود يحتاجون الحصول على قروض لتأمين بعض المتطلبات الضرورية لديهم من دون أن يتمكنوا من تحقيق مثل هذا الشرط نظراً لانخفاض الدخل وتأكله مع ارتفاع معدلات التضخم، مبيناً أنه على المركزي أيضاً إعادة النظر في السوق الحالية للتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف والتي باتت غير مجدية في الظروف الحالي، ولا بد من رفع هذه السقوف حيث تحقق الفائدة لدى طالب القرض.

الرقابة على كل المواد والسلع الأساسية لضبط أسعارها والإعلان عنها والتقدير بها وبالمواصفة والجودة، إلى جانب التدقيق في بطاقة البيان، وذلك منعا لعمليات الغش والتلاعب بالمواصفات والتزوير والتقليد ويتم حجز الكميات المضبوطة المخالفة كافة، واتخاذ الإجراءات اللازمة قانوناً بحقها وبحق المخالفين. وشدد على أنه تتم إعادة النظر في الضبوط العديدة بالمخالفات الجسيمة التي لا تتم التسوية عليها على القضاء المختص الذي يتولى البت بالأمور المطروحة أمامه وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وأكد الناصر الله استمرار توجيهات الوزارة لجهاز الرقابة التموينية فيما يتعلق بتشديد الرقابة على المواد المزورة أو المقلدة أياً كان نوعها ومن جميع المماركات حرصاً على الصحة والسلامة العامة، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين (متجدين- مستوردين- موزعين) من خلال التدقيق بالفواتير التي المتداولة بين حلقات الوساطة التجارية، إلى جانب تكثيف سحب العينات من هذه المواد وتحليلها أصولاً للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية السورية وملاحقتها للاستهلاك وضبط المواد المخالفة أو المزورة لدى التجار والبيع، منوهاً بأنه تم ضبط العديد من المواد المجهولة المصدر التي تدخل السوق المحلية بطرق مختلفة ومصادرتها مثل (مشروبات الطاقة - المعبوات والأجبان والألبسة) مؤكداً أن دور الوزارة يبدأ في ضبطها بحال وجودها في الأسواق واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.



لكن يتم توجيه دوريات حماية المستهلك في المحافظات إلى الاستمرار بالعمل على تشديد الرقابة التموينية على هذه المواد والتدقيق بمصدرها وسحب العينات من المواد المشبهة في مظهرها واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين، لافتاً إلى قيام الوزارة بتفعيل الجولات الميدانية المفاجئة على جميع الأسواق وفي مختلف المحافظات وبشكل مستمر، كما أن الوزارة تقوم بتوجيه مديريات حماية المستهلك في المحافظات وبشكل مستمر إلى تشديد

إغلاق المنشآت أو الورشات غير المرخصة من خلال الجولات الميدانية لعناصر الضابطة العملية، أو بعد تلقي الشكاوى من المواطنين، لافتاً إلى أن الرقابة مستمرة على الأسواق في كل المحافظات من جهاز حماية المستهلك، حيث يتم حجز البضائع المخالفة المزورة أو المقلدة أو المجهولة وفق أحكام القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٥ وكل القرارات والتعاميم الصادرة عن الوزارة في هذا الخصوص.

وبين الناصر الله أنه لا يمكن وضع عدد محدد للمنتجات الأجنبية المهربة المضبوطة،

حسام الناصر له «الوطن»، أن العدد الكلي للضبوط المتعلقة بالمنشآت غير المرخصة منذ بداية العام ولغاية ٢٠١٨/١/٣١ بلغ ٣٢٦٩٧ ضبطاً، على حين بلغ عدد الإغلاقات (٢٠٩٥) إغلاقاً، أما عدد الإحالات موجودة على القضاء فقد بلغ (٦٧٨) إحالة، ومن ضمنها مخالفات تتعلق بالتزوير والتقليد للواد والسلع سواء المنتجة من القطاع العام أم الخاص، مشيراً إلى أنه وبعد ضبط المواد المزورة أو المقلدة تتم إحالة الضبط والمخالف موجوداً ونوه الناصر الله بأنه يتم

| الوطن

انتشر في الأسواق المحلية العديد من المنتجات الكمالية المستوردة كمشغولات التجميل والشايو إضافة إلى بعض المواد الغذائية التي لها بدائل منتجة محلياً، ومبر أعلينا بعبارة: «مستورد ملصحة (اسم شركة تجارية محلية)،»، علماً بعدم منح مثل تلك المنتجات إجازات استيراد منذ عام ٢٠١٦. مبيناً أنه تم عرض بعض المنتجات المستوردة التي لها شبيه في السوق المحلية خلال معرض دمشق الدولي بحالة استثنائية، وأوضح المصدر أن بعض المواد في استثنائية حالياً مهربة، على حين إن البعض الآخر هو الغاضف من العرض خلال معرض دمشق الدولي. بدوره صرح مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

مسؤول في مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية أنه لم يتم منح أي إجازة استيراد للواد التي لها شبيه في الأسواق المحلية (كاشاميو والأغذية وغيرها) منذ عام ٢٠١٦. مبيناً أنه تم عرض بعض المنتجات المستوردة التي لها شبيه في السوق المحلية خلال معرض دمشق الدولي بحالة استثنائية، وأوضح المصدر أن بعض المواد في استثنائية حالياً مهربة، على حين إن البعض الآخر هو الغاضف من العرض خلال معرض دمشق الدولي. بدوره صرح مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

٢,٥ مليار ليرة مبيعات سكر حمص منذ بداية العام

محمود له «الوطن»: السورية للتجارة وراء توقف معمل السكر لأنها لا تستجره ومعمل الكحول الطبي متوقف لعدم تسويق المنتج

| نبال إبراهيم

كشف مدير عام شركة سكر حمص عبود محمود له «الوطن» أن مبيعات الشركة منتجةها عبر معاملها الأربعة بلغ ٢,٤ مليار ليرة، بمعدل تنفيذ ٩٪ منذ بداية العام وحتى نهاية شهر تشرين الأول. وبين محمود أن مخازين الشركة من المنتجات الرئيسية (سكر أبيض - خميرة طرية - كحول أبيض - كحول صناعي - زيت بذر القطن - زيت دوار الشمس - صابون وغيرها من المنتجات الثانوية) بداية العام بلغت ١,٣ مليار ليرة سورية، على حين وصلت في شهر تشرين الأول لنحو ٩٦٠ مليون ليرة، مشيراً إلى أنه يوجد ضمنها ٢٦٥ مليون ليرة قيمة احتياطي إستراتيجي مادتي الكحول الطبي والزيوت. وأشار محمود إلى توقف معمل السكر حالياً عن العمل لحين استرجار كميات السكر الأبيض الموجودة في مستودعات الشركة من المؤسسة السورية للتجارة والبالغة نحو ٢٥٠ طن، لافتاً إلى أنه سيتم إعادة

تشغيل المعمل وتكرير الكمية المتبقية من السكر الخام البالغة ١٥ ألف طن فور الاتفاق على الأسعار مع شركات القطاع العام التسويقية، علماً أن مبيعات السكر الأبيض المبيعة خلال العام الحالي تجاوزت ٣ آلاف طن بنحو ٥٧٥ مليون ليرة سورية. وأوضح محمود أن معمل الكحول متوقف حالياً عن العمل لتوافر كميات كبيرة من منتجاته في مستودعات الشركة تصل إلى ٧٠٠ طن، ضمن الظروف التسويقية الضئيلة للمنتج وتراجع مبيعات الشركة من مادة الكحول الطبي نتيجة لتوقف الكثير من المنشآت التي كانت تستجر المادة وبسبب فرض رسم اتفاق استهلاكي كبير على المادة والبالغ (٢٠٪)، مبيناً أن المعمل أنتج خلال هذا العام قبل توقفه كمية ٢٤٤ طنًا من مادة الكحول بنوعيه الطبي والصناعي، وأن الكمية المبيعة من الكحول بنوعيه بلغت خلال هذا العام أكثر من ١٨٥ طنًا بقيمة ١٦٠ مليون ليرة. وأشار إلى أن معمل الخميرة يعمل حالياً بكامل طاقته الإنتاجية التي تصل إلى ٢٤ طنًا يوميًا ليتم تزويد

محافظات (حمص وطرطوس واللاذقية وحماة) من حاجتهم مادة الخميرة الطرية، منوهاً بأن المعمل أنتج منذ بداية العام وحتى نهاية شهر تشرين الأول ٤٩٠٠ طن من الخميرة بقيمة تجاوزت المليار ليرة سورية. وبين محمود أن توقف معمل الزيت حالياً عن العمل لارتباط الإنتاج بالطلب على المنتج ويتم حالياً تسويق الزيوت المنتجة (زيت دوار الشمس وزيت بذر القطن) التي أنتجت منذ بداية العام الحالي. وسيتم إعادة تشغيل المعمل مع بداية الشهر القادم تزامناً مع انخفاض كمية المخازين من منتجاته وتحقيق مبيعات جيدة، مع العلم أن المعمل أنتج خلال هذا العام كمية ٤٤٥ طنًا من زيت بذر القطن المكرر ووصلت الكمية المبيعة منه لغاية تشرين الأول ١٩٢ طنًا بقيمة ١٢٠ مليون ليرة، كما أنتج كمية ٨٢ طنًا من زيت دوار الشمس المكرر وبلغت الكمية المبيعة منه ٢٢,٥ طنًا بقيمة ١٢,٥ مليون ليرة. وأوضح محمود أن قسم الصابون متوقف حالياً عن

العمل نظراً لارتباط عمله بعمل معمل الزيت وعند تشغيل المعمل يتم تشغيل القسم تلقائياً، علماً أن القسم أنتج كمية نحو ٩٤ طنًا من صابون الشعبي لغاية شهر تشرين الأول والكمية المبيعة منه خلال نحو ١١٧ طنًا بقيمة ٨٠ مليون ليرة. وأشار محمود إلى أن الشركة تعاني نقصاً في اليد العاملة بمختلف الفئات وخاصةً الفنية منها نظراً لتسرب عدد كبير من العمال خلال سنوات الأزمة السابقة، وصعوبة بالغة في إيجاد وتوفير قطع التبادل للمعامل الشركة وخاصةً من المصدر الخارجي نتيجة للعقوبات الاقتصادية الجائرة، علاوةً على العوائق في تصريف وتسويق بعض المنتجات نظراً لانتشار مواد مشابهة لها في الأسواق المحلية وبأسعار أقل من أسعار الشركة مع أنها مجهولة المصدر وغير مطابقة للمعايير والمواصفات القياسية السورية، مشدداً على ضرورة تضاعف الجهود مع كامل الجهات ذات الصلة لمنع انتشار مثل هذه المواد في الأسواق.